معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 15/ العدد 2 (ديسمبر 2020): ص.ص: 67- 93

تأثير الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للعملاء على قرارات الائتمان المصرفي دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في الأردن

The Impact of Relative Importance of Accounting Disclosure in Clients Financial Reports for Facilities Decisions An Empirical Study in Commercial Banks Working in Jordan

إيمان أحمد الهنيني[1]* زينب حسان النابلسي[2]

[1]جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن Eman.hanini@bau.edu.jo

[2]جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن zynaba_bau@bau.edu.jo

تاريخ الاستلام: 2018/07/18؛ تاريخ القبول: 2019/12/23؛ تاريخ: النشر: 2020/12/31

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للعملاء على قرارات الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن، وذلك من خلال التعرف على الأهمية النسبية للقوائم المالية الواردة في التقارير المالية بالنسبة للمصارف، حسب درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الائتمانية، وعلى كفاية الإفصاحات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لعملية اتخاذ القرارات الائتمانية والتعرف على الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وهي: قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل الشامل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على موظفي قسم الائتمان في المصارف التجارية العاملة في الأردن، حيث بلغت عينة الدراسة 73 مستجيباً. تم تحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS. وتوصلت الدراسة إلى أن موظفي قسم الائتمان في المصارف يعتمدون على القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الائتمانية وحسب

* المؤلف المرسل.

الترتيب التالي: قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة تغيرات حقوق الملكية، كما تم التوصل إلى الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لتلك القوائم. وأوصت الدراسة بأهمية إيلاء المصارف التجارية اهتماما خاصاً بتدريب موظفيها على التحليل المالي لمختلف القوائم المالية والتفسيرات والدلالات المتعلقة بالمؤشرات المالية المستخلصة، وأهمية استخدام التقنيات الحديثة والبرمجيات في عمليات تحليل القوائم.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، قرارات الائتمان المصرفي، التقارير المالية، القوائم المالية، المصارف التجارية.

Abstract

The study aimed at recognizing the impact of relative importance of accounting disclosure in clients' financial reports for facilities decisions in Commercial Banks Working in Jordan. To achieve the objective of the study, a questionnaire was designed and distributed to the sample consisted of 73 respondents represented the facilities employees working in commercial banks in Jordan. The questionnaires were analyzed by using SPSS. The study concluded that the facilities employees depend on the financial statements in making decisions as following: first, the statement of financial position, second, the comprehensive income statement, third, the cash flow statement and finally the statement of changes in owners' equity, and the study included that there is different importance of informational content to financial statements (statement of financial position, the comprehensive income statement, the cash flow statement and the statement of changes in owners' equity) in making facilities decisions. According to the findings, the study recommended the banks to train their employees on the modern methods of financial analysis.

Key words: Accounting Disclosure, Facilities Decisions, Financial Reports, Financial Analysis, Commercial Banks.

المقدمة

يؤدي الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية دورا هاما يتزايد يوما بعد يوم في خدمة أصحاب المصالح باختلاف أهدافهم لا سيما عند اتخاذهم للقرارات المالية إذ يشكل الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية القاعدة الأساس التي تبنى عليها خياراتهم وتهيئ لهم فرصة اتخاذ القرار الرشيد (صالح، 2012). وتعتبر المصارف من أبرز الفئات التي تستفيد من الإفصاح عند منح الائتمانات لطالبيها إذ يلجأ العاملون في أقسام الائتمان في المصارف إلى البحث عن كل البيانات والمعلومات المفصح عنها للعملاء وخاصة المالية والمحاسبية منها؛ ليشكلوا القاعدة الأساس التي تبني عليها إدارة هذه المصارف القرارات بمنح الائتمان أو عدم منحه. لا سيما وأنه من الناحية الواقعية يصعب توفير مستوى كافيا ومثاليا من الإفصاح ،كما ويصعب الاستفادة من المعلومات المفصح عنها من الجهات المستفيدة من هذه المعلومات بنفس المستوى إذ تختلف الأهداف والمصالح كما تختلف القدرات في تحليل ومعالجة هذه المعلومات والبيانات ومدى الاستفادة منها، مما يجعل من الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية مطلبا هاما لدى صناع القرار مع مراعاة أن يكون إفصاحا كافيا وشاملا ودقيقا وفي الوقت المناسب لتحقق الغاية المنشودة منه في هذا المجال لا سيما وأن المخاطر الائتمانية من أكبر المخاطر المالية التي قد تواجه أي مصرف إذا لم تكن القرارات الائتمانية مدروسة بعناية فائقة.

من هنا جاءت هذه الدراسة بهدف بيان تأثير الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على قرارات الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في الوقوف على تأثير الإفصاح المحاسبي الوارد في التقارير المالية للمصارف التجارية العاملة في الأردن، على قرارات الائتمان المصرفي من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان المصرفي في هذه المصارف، وإلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على الأهمية النسبية للقوائم المالية الواردة في التقارير المالية بالنسبة للمصارف التجارية العاملة في الأردن، حسب درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الائتمانية.
2- التعرف على مدى كفاية الإفصاحات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لعملية اتخاذ القرارات الائتمانية المصرفية في المصارف التجارية العاملة في الأردن.

3- التعرف على الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الواردة في التقارير المالية بالنسبة للمصارف التجارية العاملة في الأردن والمتمثلة في: قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل الشامل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية.

فرضيات الدراسة

بناءً على ما توصلت إليه الدراسات السابقة والإطار النظري فإن فرضيات الدراسة العدمية تتمثل بما يلي:

الفرضية العدمية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بالأهمية النسبية للقوائم المالية الواردة في التقارير المالية حسب درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الائتمانية، من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن.

الفرضية العدمية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بمدى كفاية الإفصاحات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لعملية اتخاذ القرارات الائتمانية المصرفية في المصارف التجارية العاملة في الأردن، من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن.

الفرضية العدمية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بالأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية، من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن.

الفرضية العدمية الرابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بالأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل الشامل حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية، من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن.

الفرضية العدمية الخامسة: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بالأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية حسب درجة

الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية، من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن.

الفرضية العدمية السادسة: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بالأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية، من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن.

مشكلة الدراسة

باتت الحاجة ملحة لتوفر المعلومات المالية الصحيحة، والدقيقة، والفورية للمصارف لاتخاذ قراراتها المختلفة بما فيها القرارات المتعلقة بقرارات الائتمان المباشر وغير المباشر، لا سيما في ظل متطلبات نظرية العدالة، وتزايد الأزمات المالية؛ لتكون المعلومات والبيانات المفصح عنها مساعدا ومعينا للقائمين على هذه المؤسسات وللمستخدمين لهذه البيانات والمعلومات أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات السليمة الرشيدة، التي تجنبهم الوقوع في أخطاء محاسبية أو أزمات مالية سببها عدم وجود إفصاح محاسبي كاف عن المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات. وتظهر أهمية ذلك في المصارف بشكل خاص لا سيما عند اتخاذ القرارات الائتمانية والتي لا بد وأنها تتخذ بناء على المعلومات والبيانات المالية المفصح عنها والمتعلقة بملاءة العملاء وبقدرتهم على السداد والوفاء بالتزاماتهم.

وتأمل الدراسة في أن تجيب على السؤال الرئيس التالي: ما هو تأثير الإفصاح الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على قرارات الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن؟

وإلى الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي الأهمية النسبية للقوائم المالية الواردة في التقارير المالية حسب درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الائتمانية في المصارف التجارية العاملة في الأردن؟
2- ما مدى كفاية الإفصاحات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لعملية اتخاذ القرارات الائتمانية المصرفية في المصارف التجارية العاملة في الأردن؟

3- ما هي الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الواردة في التقارير المالية للمصارف التجارية العاملة في الأردن، حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية؟

أهمية الدراسة

يعمل الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على تقوية الجهاز المصرفي وحوكمته، خاصة وأن المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف بشكل خاص في الوقت الراهن ازدادت حاجتها للإفصاح المحاسبي لمواجهة المخاطر المتعددة التي تواجه بيئة عملها كاشتداد المنافسة والتسارع التكنولوجي في الأدوات والعمليات المصرفية (أبو جراد، 2015). والمصارف التجارية كما هو معلوم تؤدي دورا هاما في الحياة الاقتصادية وازدهارها ومن أبرز عوامل نجاحها جسور الثقة المبنية بينها وبين الأطراف أصحاب المصلحة الذين لهم تعامل معها. وإذ تعد البيانات المالية من المصادر الهامة للمعلومات التي تبنى عليها القرارات الائتمانية كان لا بد من تسليط الضوء على تأثير الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على قرارات الائتمان المصرفي في المصارف التجارية في الأردن.

1. الإطار النظري

1.1 مفهوم الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية

تركز معظم الدراسات على أن مفهوم الإفصاح يعني تزويد جميع الفئات بالمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الرشيدة من خلال نشر معلومات ذات معنى ودلالة ترشد متخذي القرار. وهناك عدة دراسات تناولت مفهوم الإفصاح في التقارير المالية فقد اعتبرته بعض الدراسات عرضا للمعلومات المهمة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بقدرة المشروع على تحقيق أرباح مستقبلا وبالتالي القدرة على سداد التزاماته، وباعتبار المحاسبة نظاما للمعلومات فإنها تقوم بتوفير المعلومات الملائمة لكل من يستفيد من التقارير لتحقيق الدقة في اتخاذ القرارات (الخطيب، 2002).

وفي الوقت الذي يؤدي فيه الإفصاح عن المعلومات الأساسية في ضوء المعايير الدولية على حماية المستثمرين فإنه أيضا يعمل على المحافظة على الثقة وخلق بيئة استثمارية مناسبة (الحالمي، 2018). وبذلك يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه الإعلان عن المعلومات المحاسبية على شكل تقارير مالية أو قوائم، بشكل واضح وبصورة

متكاملة وفي الوقت المناسب؛ لتمكين كافة الأطراف بالاعتماد على هذه المعلومات واتخاذ قراراتهم المناسبة في ضوئها.

2.1 السياسات الائتمانية

تعد السياسة الائتمانية للمصرف التجاري على درجة عالية من الأهمية لما لها من أثر مباشر على السياسة النقدية وانعكاس ذلك أيضا على تنمية الاقتصاد الوطني؛ فبدون توفير الأموال لا تدور عجلة الاقتصاد وما يؤمنه ذلك من فرص عمل وإنتاجية ودخلا وطنيا.

وإذ تعكس السياسة الائتمانية أهداف المصرف ورسالته فإن يتم وضعها من قبل الإدارة العليا للمصرف وتتضمن شروطا ومعايير محددة لأنهما تخدم عدة أطراف داخل المصرف وخارجه مما يستدعي تحديد درجة الأمان التي يسعى المصرف تحقيقها ومجالات الائتمان غير المسموح بتمويلها وصلاحيات منح الائتمان تخول إلى شخص أو لجنة ووفقا للسياسة الائتمانية للمصرف (الشيخلي، 2012).

فالمصارف تقوم بتوفير التمويل من خلال عمليات الإقراض بمختلف أشكالها، وتواجه في ذلك أخطارا مختلفة مما دفع المصارف إلى اتخاذ إجراءات وانتهاج سياسات من شأنها تخفيض هذه المخاطر قدر الإمكان ومن أبرز هذه الإجراءات الدراسة المسبقة التي يجريها المصرف عند تقديم قرض من خلال التحليل الدقيق للعناصر المالية والشخصية للجهة طالبة الائتمان وطلب الضمانات التي يرى المصرف أنها كافية لتحصيل حقوقه إذا تعثر أو تعسر السداد (سيداوي، 2015).

3.1 قرارات الائتمان المصرفي

يمثل الائتمان المصرفي محورا رئيسا في أنشطة المصارف التجارية. وتزداد كفاءة وفاعلية أداء إدارات الائتمان كلما ازدادت كفاءة وفاعلية القرار الائتماني وتزداد كفاءة وفاعلية القرار الائتماني كلما ازدادت دقة وكفاية وشمولية المعلومات والبيانات التي حللتها الإدارة وبنت عليها هذا القرار بالمنح أو عدمه. بحيث يتم جمع وتصنيف البيانات والمعلومات المتعلقة بالعميل طالب الائتمان من حيث خصائصه الشخصية وسمعته وملاءته المالية وتحليلها وتقييمها للإحاطة بكل ما يمكن أن يتعرض له المصرف من مخاطر في مجال الائتمان. وكلما تمكنت إدارة الائتمان من الوصول إلى هذه النتيجة في

الوقت المناسب ساعد ذلك على أن تقلل من المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها المصرف فتمكنه من منح الائتمان أو عدم منحه ملبية بذلك حاجات العملاء من الحصول على التمويل وحاجات المصرف من الحصول على الأرباح من عمليات منح الائتمان. خاصة في ظل وجود عدد كبير من المنافسين في مجال المصارف التجارية.

فالقرار الائتماني هو القرار المتخذ من قبل إدارة الائتمان في المصارف التجارية بمنح الائتمان أو التسهيلات الائتمانية للعملاء أو الإحجام عنه، بناء على التحليل المالي ومجموعة من العوامل الأخرى ويشمل هذا القرار مبلغ الائتمان ومدته وشروطه وضماناته (الدباس،2014) .

4.1 الدراسات السابقة

- دراسة **(محمد، 2017)** بعنوان: "دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي والحد من مخاطر التعثر بالمصارف السودانية: دراسة حالة بنك الخرطوم"

سعت الدراسة إلى بيان أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية للحد من مخاطر التعثر، والية عمل النظام المحاسبي ومخرجات هذا النظام. وتوصلت الدراسة إلىأهمية توفر معلومات محاسبية لترشيد القرارات الائتمانية على أن تتوفر في الوقت المناسب. وأوصت الدراسة بأهمية رسم سياسة ائتمانية سليمة لضبط إجراءات منح الائتمان وتقليل والحد من مخاطر التعثر.

- دراسة **(المطيري، 2012)** بعنوان: "الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية:

سعت الدراسة إلى الكشف عن الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض لدى البنوك التجارية في الكويت، ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة وجود اختلاف حول كفاية المعلومات التي في القوائم المالية لاتخاذ القرارات الائتمانية ووجود اختلاف حول أهمية مصادر المعلومات الأخرىأيضا لاتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد المعلومات في قائمة الدخل لاتخاذ القرارات الائتمانية وقائمة المركز المالي لبيان قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم.

- دراسة (**البحيصي، 2011**) بعنوان: "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين"

سعت الدراسة للتعرف على أثر المعلومات المحاسبية على قرارات الائتمان في البنوك التجارية في فلسطين. ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن قرارات الائتمان تعتمد بشكل واضح على تحليل القدرة الإيرادية والنسب المالية والتدفقات النقدية للشركات التي تطلب الائتمان. وأوصت الدراسة بأهمية زيادة كفاية المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرار بزيادة درجة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة وزيادة الثقة في المعلومات المقدمة للبنوك.

- دراسة (**Siam, eta, 2011**) بعنوان:

The Utilizing of Financial Analysis in Rationalizing Decision of Granting Credit Facilities

سعت الدراسة إلى بيان مدى استخدام المؤشرات المالية من قبل مدراء التحليل والائتمان في البنوك العاملة في الأردن عند اتخاذ قرارات الائتمان ومعوقات ذلك. وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما ازداد استخدام المؤشرات المالية من قبل مدراء التحليل والائتمان في البنوك العاملة في الأردن عند اتخاذ قرارات الائتمان أدى إلى ازدياد معرفة ملاءة العملاء وإمكانية السداد لديهم. وأظهرت الدراسة أن محللي الائتمان يكثرون من استخدام نسب السيولة لاتخاذ القرار بمنح الائتمان.

- دراسة **(Boguslauskas and others, 2011)** بعنوان:

The Selection of Financial Ratios as Independent variables for Credit risk Assessment

هدفت الدراسة إلى التوصل إلى نموذج يستخدم لتقييم المخاطر المصاحبة للقرارات الائتمانية، اعتمادا على مجموعة من المؤشرات المقترحة. وتوصلت الدراسة إلى نموذج يستخدم لتقييم المخاطر الائتمانية تكون من 15 مؤشرا، وأوصت الدراسة باستخدام هذا النموذج المقترح لتقييم المخاطر الائتمانية.

- دراسة **(موسى، 2010)** بعنوان: "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة".

هدفت الدراسة للتعرف إلى دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة. وتوصلت الدراسة إلىأن المصارف تقوم بالاستعلام عن العملاء من خلال برامج المخاطر المصرفية وبالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية وتحليل النسب المالية تتعرف على مقدرة العميل على السداد، وان بعض البنوك لا تطلب معلومات محاسبية أحيانا لعدم كفايتها وموثوقيتها. وأوصت الدراسة بأهمية تدريب الكادر على تحليل المعلومات المحاسبية للمساهمة في ترشيد قرارات الائتمان والتحول من فلسفة الائتمان القائمة على الشخصية إلى اعتماد المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات.

- دراسة **(لايقة، 2007)** بعنوان: "القياس والإفصاح المحاسبي في القوام المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار: دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري".

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات في المصرف وبيان قصور القوائم المالية المنشورة حاليا من قبل المصرف وعدم فاعليتها. وتوصل البحث إلى عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في قوائم المصرف المالية لتلبية احتياجات مستخدمي هذه القوائم. وأن المصرف لم يلتزم بإعداد قوائمه وفقا لمعايير المحاسبة الدولية. وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصرف التجاري السوري بإعداد القوائم المالية التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وهي قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المحاسبين الدوليين.

- دراسة **(زياد، 2007)** بعنوان:" أثر الإفصاح في القوائم المالية المنشورة على مخاطر الائتمان المصرفي: دراسة تطبيقية بنك الشمال الإسلامي في الفترة 2003-2005"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مخرجات النظام المحاسبي من حيث درجة الإفصاح عنها ووضع الخطط والآليات الكفيلة التي تمكن من التنبؤ بمخاطر الائتمان المصرفي. وتوصلت الدراسة إلىأن التركيز على الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية يساعد

على قياس درجة المخاطر في المنشأة. وأوصت بضرورة التركيز على الإفصاح المحاسبي المتعدد رغم ارتفاع تكلفته.

- دراسة **(مخادمة، 2007)** بعنوان:" أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في اتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية".

سعت الدراسة إلى معرفة أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في اتخاذ القرارات الاستثمارية. وتوصلت الدراسة إلىأن خصائص نظم المعلومات المحاسبية تؤثر على اتخاذ القرارات باستثناء خاصيتي الحيادية والمقارنة. وأوصت الدراسة بأهمية تعزيز استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية لزيادة كفاءة ونوعية القرارات الاستثمارية.

- دراسة (**عثامنه، 2005**) بعنوان: "الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي".

سعت الدراسة إلى بيان الواقع الفعلي للإفصاح المحاسبي في قوائم الشركات المالية لغايات الحصول على القروض من المصارف التجارية في الأردن. ومن أبرز نتائج الدراسة أن الإفصاح في قوائم المركز المالي ذو أهمية بالغة لاتخاذ القرارات الائتمانية في المصارف التجارية.

- دراسة (**Jiangli,eta,2004**) بعنوان:

Relationship Lending, Accounting Disclosure, and Credit Availability during Crisis

سعت الدراسة الى توضيح العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والائتمان خلال الأزمة المالية في آسيا. وكان من أبرز نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين الإفصاح والائتمان وفقا لعينة الدراسة.

تتميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة من تفردها في اختيار مجتمع الدراسة المتمثل بالمصارف التجارية الأردنية. كما وتحاول هذه الدراسة معالجة النقاط التي لم تتمكن الدراسات السابقة من احتوائها حيث ستتناول تأثير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على القرارات الائتمانية لدى المصارف التجارية في الأردن لا سيما في ظل غياب وجود دراسة متعمقة لتأثير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في هذا المجال. إذ تناولت الدراسات السابقة الإفصاح في البيانات المالية بشكل عام، إلا أن

الإفصاح في التقارير المالية وأثره في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف لم يحظ بالاهتمام والبحث الكافي فغالبية الدراسات السابقة أجريت في بيئات أخرى.

2. منهجية الدراسة

1.2 مصادر جمع البيانات:

1- المصادر الثانوية: تمثلت في الكتب والدوريات العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

2- المصادر الأولية: تمثلت في استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات المتعلقة بآراء واتجاهات عينة الدراسة، وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أقسام تكون القسم الأول منها في خطاب وجه إلى المستجيبين، تضمن هدف الدراسة وعنوانها، أما القسم الثاني فقد تضمن المعلومات الشخصية المتعلقة بعينة الدراسة، كالجنس والعمر والخبرة، كما تضمن فقرة خاصة بترتيب المستجيب للقوائم المالية حسب أهميتها في قرارات الإقراض. أما القسم الثالث فقد تكون من ستة وعشرين فقرة مثلت فرضيات الدراسة، تم تصميمها حسب مقياس ليكرت، حيث طلب من الموظف اختيار الجواب الذي يعبر عن درجة موافقته، حيث كانت خيارات الإجابة على النحو التالي:

1	2	3	4	5
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

2.2 مجتمع الدراسة وعينتها:

تمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية العاملة في الأردن، والبالغ عددها واحد وعشرين مصرفا. أما عينة الدراسة فقد كانت عينة عشوائية بلغت 73 مستجيبا، من الموظفين العاملين في أقسام الائتمان في هذه المصارف، حيث تم توزيع 80 استبانة، عاد منها 73 استبانة خضعت للتحليل. ويمكن وصف عينة الدراسة بالجدول التالي:

جدول رقم(1) وصف عينة الدراسة

الوصف		العدد	النسبة
الجنس	ذكر	65	89.0
	انثى	8	11.0
	المجموع	73	100.0

العمر	أقل من 25 سنة	2	2.7
	من 25 سنة حتى35 سنة	40	54.8
	من 36 سنة حتى 45 سنة	27	37.0
	46 سنة فأكثر	4	5.5
	المجموع	73	100.0
المؤهل العلمي	دبلوم	4	5.5
	بكالوريوس	59	80.8
	ماجستير	10	13.7
	دكتوراه	0	0
	المجموع	73	100.0
الخبرة العملية في عمليات الائتمان	أقل من 3 سنوات	4	5.5
	من3 سنوات حتى7سنوات	30	41.1
	من8 سنوات حتى 15 سنة	27	37.0
	16 سنة فأكثر	12	16.4
	المجموع	73	100.0

3.2 التحليل الإحصائي للبيانات:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية في تحليل البيانات واختبار الفرضيات حسب برنامج SPSS:

1. اختبار ثبات أداة القياس (المصداقية) α (Reliability Analysis)

تم استخداماختبار (كرونباخ ألفا) لقياس درجة الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة، والاتساق الداخلي بين ردود فعل المستجيبين. حيث بلغت 91.2% وتعتبر ممتازة مقارنة مع النسبة المقبولة وهي 60%. ويبين الجدول رقم (2) يبين معاملات كرونباخ ألفا لجميع فرضيات الدراسة.

جدول رقم (2) قيم معاملات الاتساق الداخلي باستخدام اختبار كرونباخ ألفا

المحـــــور	معامل الثبات(α)
الأهمية النسبية للقوائم المالية الواردة في التقارير المالية للمصارف التجارية العاملة في الأردن، حسب درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الائتمانية.	% 77.5
مدى كفاية الإفصاحات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لعملية اتخاذ القرارات الائتمانية المصرفية في المصارف التجارية العاملة في الأردن.	%69.8
الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية.	%80.9
الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل الشامل حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية.	% 80
الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية.	%77.4
الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية.	%89.4
الاستبانة ككل	%91.2

2. اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogrov- Smirnov)

يتم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي لاختبار وتحديد مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وبعد إجراء التحليل الإحصائي اللازم تبين أن البيانات موزعة طبيعيا، حيث بلغت Z المعنوية لكافة الفرضيات أكبر من مستوى الدلالة 5%، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (3) اختبار التوزيع الطبيعي

الفرضية	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة
المعنوية Z	1.211	1.192	.883	1.097	1.881	2.011

3. اختبار قوة النموذج:

يستخدم اختبار قوة النموذج للتأكد من عدم وجود تداخل بين الفرضيات، حيث تستخرج مصفوفة الارتباط بين فرضيات الدراسة (Correlation Matrix)، ويحتسب معامل التضخم VIF (Variance Inflationary Factor) والذي بلغ لهذه الدراسة

1.638، أي أقل من 5، ويعني عدم وجود تداخل بين فرضيات الدراسة، وتم حساب VIF كما يلي:

$$VIF = 1 / 1- R^2= 1 / 1-(0.624)^2 = 1.638$$

وتمثل R أعلى قوة ارتباط وردت ضمن مصفوفة الارتباط، وفيما يلي مصفوفة الارتباط بين فرضيات الدراسة:

جدول رقم (4) مصفوفة الارتباط بين فرضيات الدراسة

الفرضية	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة
الأولى	1	.566**	.568**	.392**	.314**	.521**
الثانية	.566**	1	.580**	.624**	.291*	.330**
الثالثة	.568**	.580**	1	.550**	.530**	.444**
الرابعة	.392**	.624**	.550**	1	.314**	.557**
الخامسة	.314**	.291*	.530**	.314**	1	.369**
السادسة	.521**	.330**	.444**	.557**	.369**	1

.**الارتباط ذو دلالة عند مستوى 0.01 (على الطرفين)

3. اختبار الفرضيات:

تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الاختبارات الاحصائية التالية:

1- اختبار One Sample T-Test عند مستوى معنوية (دلالة) 5%، وحسب قاعدة القرار التي تنص على قبول الفرضية إذا كانت T المحسوبة أقل من القيمة الجدولية لها، ورفضها اذا كانت أكبر.
2- استخدام الأسلوب الوصفي التحليل (Descriptive Analysis) والذي يتضمن التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري لقبول أو رفض فقرات الفرضية.
3- اختبار تحليل التباين Analysis of Variance

4- وقد تم التوصل إلى ما يلي:-

الفرضية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بالأهمية النسبية للقوائم المالية الواردة في التقارير المالية حسب درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الائتمانية من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن.ويبن الجدول التالي نتائج الاختبار:

جدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الأولى

الانحراف	الوسط	نتيجة الفرضية	SIG T	T	T
.467	4.430	رفض	.000	1.986	26.139

بما أن T المحسوبة بلغت أكبر من T الجدولية، فهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بمدى كفاية الإفصاحات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لعملية اتخاذ القرارات الائتمانية المصرفية في المصارف التجارية العاملة في الأردن، من وجهة نظر موظفي تلك الأقسام. ويبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية حسب الترتيب التنازلي للوسط الحسابي.

جدول رقم (6) الفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى

رقم الفقرة	الفقـــــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
-1	يتم مراجعة وتحليل القوائم المالية للعميل، عند اتخاذ قرارات الائتمان.	4.74	.442
-2	يتم الاعتماد على قائمة التدفقات المالية كمصدر للمعلومات عند اتخاذ قرارات الائتمان.	4.52	.503
-3	يتم الاعتماد على قائمة المركز المالي للعميل كمصدر للمعلومات عند اتخاذ قرارات الائتمان.	4.47	.709
-4	يتم الاعتماد على قائمة الدخل للعميل كمصدر للمعلومات عند اتخاذ قرارات الائتمان.	4.44	.745
-5	يتم الاعتماد على قائمة التغيرات في حقوق الملكية كمصدر للمعلومات عند اتخاذ قرارات الائتمان.	3.99	.754

الأهمية النسبية للقوائم المالية الواردة في التقارير المالية للمصارف التجارية العاملة في الأردن، حسب درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الائتمانية.	4.430	0.467

أظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين الإيجابية نحو جميع فقرات الفرضية الأولى حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرات أكبر من 3، كما بلغ الانحراف المعياري لمعظمها أقل من 1.

كما يبين الجدول التالي ترتيب القوائم المالية حسب ما رتبها موظفي قسم الائتمان في المصارف عندما طلب منهم ذلك، حسب درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات أو أهميتها النسبية:

جدول رقم (7) الأهمية النسبية القوائم للقوائم المالية

القائمة	الترتيب حسب الأهمية
قائمة المركز المالي	1
قائمة الدخل الشامل	2
قائمة التدفقات النقدية	3
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	4

الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تتعلق بمدى كفاية الإفصاحات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لعملية اتخاذ القرارات الائتمانية المصرفية في المصارف التجارية العاملة في الأردن، من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن. ويظهر الجدول التالي نتائج التحليل لهذه الفرضية :

جدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الثانية

Tالمحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
13.625	1.986	.000	رفض	3.88	.522

بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية، فهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بمدى كفاية الإفصاحات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لعملية اتخاذ القرارات الائتمانية

المصرفية في المصارف التجارية العاملة في الأردن. ويبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية حسب الترتيب التنازلي للوسط الحسابي.

جدول رقم (9) الفقرات المتعلقة بالفرضية الثانية

رقم الفقرة	الفقـــــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
-1	تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات كافية حول النشاطات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية، يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الائتمانية.	4.18	.586
-2	تقدم قائمة المركز المالي قيما حقيقية وكافية لأصول والتزامات وحقوق الملكية للعميل، لاتخاذ القرارات الائتمانية.	4.01	.874
-3	تمثل الإيرادات الواردة في قائمة الدخل صورة كافية للتعبير عن مصادر دخل العميل التشغيلية.	3.81	.861
-4	تحتوي قائمة التغيرات في حقوق الملكية معلومات كافية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الائتمانية.	3.73	.870
-5	تقدم المصاريف الواردة في قائمة الدخل صورة كافية عن مصاريف العميل لاتخاذ القرارات الائتمانية.	3.67	.867
مدى كفاية الإفصاحات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لعملية اتخاذ القرارات الائتمانية المصرفية في المصارف التجارية العاملة في الأردن.		3.879	0.552

أظهر الجدول اتجاهات المستجيبين الإيجابية لجميع فقرات الفرضية الثانية حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرات أكبر من 3، كما بلغ الانحراف المعياري لمعظم الفقرات أقل من 1.

الفرضية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بالأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية، من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن.ويبين الجدول التالي نتائج التحليل:

جدول رقم(10) نتائج اختبار الفرضية الثالثة

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
19.638	1.986	.000	رفض	4.142	.497

بلغت T المحسوبة أكبر من T الجدولية، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بالأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية، من وجهة نظر موظفي تلك الأقسام.ويبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية حسب الترتيب التنازلي للوسط الحسابي.

جدول رقم (11) الفقرات المتعلقة بالفرضية الثالثة

رقم الفقرة	الفقـــــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
-1	يتم الاعتماد على قيمة إجمالي الالتزامات الخاصة بالعميل الواردة في قائمة المركز المالي عند اتخاذ القرارات الائتمانية.	4.41	.549
-2	يتم الاعتماد على قيمة الذمم الدائنة للعميل الواردة في قائمة المركز المالي عند اتخاذ القرارات الائتمانية.	4.30	.617
-3	يتم الاعتماد على قيمة ممتلكات وأصول العميل الملموسة عند اتخاذ القرارات الائتمانية.	4.27	.607
-4	يتم الاعتماد على قيمة حقوق الملكية والاحتياطيات الواردة في قائمة المركز المالي عند اتخاذ القرارات الائتمانية.	4.15	.776
-5	يتم الاعتماد على قيمة استثمارات العميل الواردة في قائمة المركز المالي عند اتخاذ القرارات الائتمانية.	4.01	.656
-6	يتم الاعتماد على قيمة الأصول غير الملموسة للعميل عند اتخاذ القرارات الائتمانية.	3.70	.938

الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية.	4.141	0.497

أظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين نحو فقرات الفرضية، حيث بلغ الوسط الحسابي لجميع الفقرات أكبر من 3، كما بلغ الانحراف المعياري أقل من 1.

الفرضية الرابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بالأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل الشامل حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية، من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن.ويظهر الجدول التالي نتائج التحليل:

جدول رقم(12) نتائج اختبار الفرضية الرابعة

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
20.617	1.986	.000	رفض	4.298	0.538

بلغت T المحسوبة أكبر من T الجدولية، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بالأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل الشامل حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية، من وجهة نظر موظفي تلك الأقسام.ويبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية حسب الترتيب التنازلي للوسط الحسابي.

جدول رقم (13) الفقرات المتعلقة بالفرضية الرابعة

رقم الفقرة	الفقـــــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
-1	يتم الاعتماد على قيمة الأرباح أو الخسائر الواردة في قائمة الدخل الشامل عند اتخاذ قرارات الائتمان.	4.49	.604
-2	يتم الاعتماد على قيمة الإيرادات الواردة في قائمة الدخل الشامل للسنة الحالية والماضية للعميل، عند اتخاذ القرارات الائتمانية.	4.45	.668

-3	يتم الاعتماد على قيمة المصاريف الواردة في قائمة الدخل الشامل للسنة الحالية والماضية للعميل، عند اتخاذ القرارات الائتمانية.	4.25	.596
-4	يتم الاعتماد على توزيعات أرباح الأسهم الواردة في قائمة الدخل الشامل عند اتخاذ قرارات الائتمان.	4.00	.882
الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل الشامل حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية.		4.298	0.538

أظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين نحو فقرات الفرضية، حيث بلغ الوسط الحسابي لجميع الفقرات أكبر من 3، كما بلغ الانحراف المعياري أقل من 1.

الفرضية الخامسة: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بالأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية، من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن.ويبين الجدول التالي نتائج التحليل:

جدول رقم(14) نتائج اختبار الفرضية الخامسة

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7.783	1.986	.000	رفض	3.653	0.717

بلغت T المحسوبة أكبر من T الجدولية، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بالأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية، من وجهة نظر موظفي تلك الأقسام.ويبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية حسب الترتيب التنازلي للوسط الحسابي.

جدول رقم (15) الفقرات المتعلقة بالفرضية الخامسة

رقم الفقرة	الفقـــــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
-1	يتم الاعتماد على الأثر التراكمي للتغير في السياسات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الائتمان.	3.71	.697
-2	يتم الاعتماد على رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة الوارد في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عند اتخاذ قرارات الائتمان.	3.63	.993
-3	يتم الاعتماد على المعلومات المتعلقة بتصحيح الأخطاء المحاسبية عند اتخاذ قرارات الائتمان.	3.62	.827
الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية.		3.653	0.717

أظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين نحو فقرات الفرضية، حيث بلغ الوسط الحسابي لجميع الفقرات أكبر من 3، كما بلغ الانحراف المعياري أقل من 1.

الفرضية السادسة: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بالأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية، من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن.ويبين الجدول التالي نتائج التحليل:

جدول رقم(16) نتائج اختبار الفرضية السادسة

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
25.060	1.986	.000	رفض	4.475	0.503

بلغت T المحسوبة أكبر من T الجدولية، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بالأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية، من وجهة نظر موظفي تلك الأقسام.ويبين الجدول التالي الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الفرضية حسب الترتيب التنازلي للوسط الحسابي.

جدول رقم (17) الفقرات المتعلقة بالفرضية السادسة

رقم الفقرة	الفقـــــرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
-1	يتم الاعتماد على التدفقات النقدية التمويلية الخارجة والداخلة للعميل عند اتخاذ قرارات الائتمان.	4.52	.556
-2	يتم الاعتماد على التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة والداخلة للعميل عند اتخاذ قرارات الائتمان.	4.49	.556
-3	يتم الاعتماد على التدفقات النقدية الاستثمارية الخارجة والداخلة للعميل عند اتخاذ قرارات الائتمان.	4.41	.549
الأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية.		4.475	0.503

أظهر الجدول السابق اتجاهات المستجيبين نحو فقرات الفرضية، حيث بلغ الوسط الحسابي لجميع الفقرات أكبر من 3، كما بلغ الانحراف المعياري أقل من 1.

الخاتمة

النتائج:

بعد إجراء التحليل الإحصائي اللازم للاستبانات باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS، تمّ التوصل إلى النتائج التالية:

1- يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بالأهمية النسبية للقوائم المالية الواردة في التقارير المالية حسب درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الائتمانية، من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن، حيث تبين أن موظفي الائتمان المصرفي يعتمدون على تحليل القوائم المالية للعملاء قبل اتخاذ القرارات الائتمانية وحسب الترتيب التالي: قائمة المركز المالي، تليها قائمة الدخل، تليها قائمة التدفقات النقدية، وأخيرا قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

2- يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بمدى كفاية الإفصاحات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لعملية اتخاذ القرارات الائتمانية المصرفية من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن. حيث يقوم موظفو

الأقسام الائتمانية بتحليل قائمة الدخل والاستفادة من بنود الإيرادات والمصاريف التشغيلية في تقييم نتائج أعمال منشأة العميل طالب الائتمان، والاستفادة من بنود قائمة المركز المالي التي تمثل قيما حقيقية لأصول والتزامات ورأس مال منشأة العميل، وتمثل المركز المالي الصحيح للمنشاة، وتحليل التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة المختلفة للمنشأة، وتحليل بنود قائمة التغيرات في حقوق الملكية للتعرف على تفاصيل الحركات التي طرأت على رأس المال للمنشأة.

3- يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بالأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة المركز المالي حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية، من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن. حيث يتركز اهتمام موظفي الائتمان أولا على أرصدة التزامات العميل والذمم الدائنة، يليهما الأصول الملموسة لمنشأة العميل واستثماراته ، وتفاصيل رأس المال وحقوق الملكية وأخيرا أصول الشركة غير الملموسة.

4- يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بالأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل الشامل حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية، من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن.حيث يتركز اهتمام موظفي قسم الائتمان على نتيجة أعمال المنشاة المتمثلة في الأرباح أو الخسائر المتحققة، يليها تفاصيل إيرادات المنشأة ومصاريفها التشغيلية، فيما تحتل توزيعات أرباح الأسهم المرتبة الأخيرة.

5- يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بالأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التغيرات في حقوق الملكية حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية، من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن. حيث يتركز اهتمام موظفي الائتمان أولا على دراسة وتحليل الأثر التراكمي للتغير في السياسات المحاسبية، يليه الاطلاع على رصيد الأرباح المحتجزة أول المدة، وأخيراً المعلومات المتعلقة بتصحيح الأخطاء المحاسبية.

6- يوجد فروق ذات دلالة احصائية تتعلق بالأهمية النسبية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية حسب درجة الاعتماد عليها في القرارات الائتمانية، من وجهة نظر موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية العاملة في الأردن.

حيث يهتم موظفو الائتمان أولاً بالتدفقات النقدية التمويلية، يليها التدفقات النقدية التشغيلية، وأخيراً التدفقات النقدية الاستثمارية.

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة، فإنه توصي الدراسة بما يلي:

1- ضرورة إيلاء المصارف التجارية اهتماما خاصاً بتدريب موظفيهم عامةً، وموظفي قسم الائتمان خاصة، على التحليل المالي لمختلف القوائم المالية والتفسيرات والدلالات المتعلقة بالمؤشرات المالية المستخلصة منها، نظراً لأهمية هذه المؤشرات في تقييم مركز العميل وبالتالي قرار منح الائتمان أو منعه.

2- أهمية استخدام المصارف التجارية للتقنيات الحديثة والبرامج المحوسبة المتعلقة بتحليل القوائم المالية، كونها تتسم بالسرعة وتقديم معلومات أكثر دقة وبجودة مرتفعة.

3- ضرورة قيام إدارات المصارف التجارية بإجراء البحوث والدراسات المستمرة المتعلقة باستخلاص المؤشرات المالية الأكثر أهمية للدراسة والتحليل من قبل موظفي قسم الائتمان، وتزويدهم بالأرقام المرجعية لاستخدامها لمقارنة قوائم منشئات العملاء معها.

4- قيام الباحثين بإجراء دراسات مستقبلية تتعلق بدراسة العوامل والمؤشرات غير المالية التي تعتمد عليها المصارف التجارية في قرارات منح الائتمان، ودراسات أخرى تتعلق بدراسة العوامل التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في قرارات منح الائتمان كونها تعمل ضمن سياسات خاصة مختلفة عن المصارف التجارية.

المراجع

المراجع العربية:

- بحيصي، عصام محمد، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين ، **مجلة الجامعة الإسلامية**، سلسلة الدراسات الإنسانية مجلد 19، عدد 2، ص 1349- ص 1375، (2011).

- الحالمي، سلطان حسن محمد، قياس مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية: دراسة تحليلية، **مجلة جامعة الجزيرة**، مجلد 1، عدد 1، ص 197- 224، (2018).

- الخطيب، خالد، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، **مجلة جامعة دمشق**، مجلد 18، ع 2. ص 143- ص 183، (2002).

- الدباس، حسان، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، (2014).

- زياد، محمد يس عثمان، أثر الإفصاح في القوائم المالية المنشورة على مخاطر الائتمان المصرفي: دراسة تطبيقية بنك الشمال الإسلامي في الفترة 2003-2005. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، (2007).

- سيداوي، فتيحة، إدارة مخاطر القروض البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (شبكة الاستغلال ورقلة،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، (2015).

- الشيخلي، هديل أمين ابراهيم، العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، (2012).

- صالح، حيدر أحمد حسن، كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار: دراسة حالة عينة من شركات المساهمة العامة السودانية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (2012).

- عثامنة، محمد رفيق، الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات الإقراض المصرفي. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، (2005).

- لايقة، رولا كاسر، القياس والإفصاح المحاسبي في القوام المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار: دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سوريا، (2007).

- محمد، تسنيم عبد الرحيم، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي والحد من مخاطر التعثر بالمصارف السودانية : دراسة حالة بنك الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، (2017).

- مخادمة، أحمد عبد الرحمن، أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في اتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية، **مجلة المنارة**، جامعة آل البيت، مجلد 13، عدد 2، 253- 297، (2007).

- المطيري، فلاح حمود، الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، (2012).

- موسى، أسامة محمود، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، (2010).

المراجع الأجنبية:

(1) Boguslauskas, Vytanutas,Mileris, Ricardas, and Adlye,Ruta,**The Selection of Financial Ratios as Independent variables for Credit risk Assessment**,Economic and Management Journal, 11(10),6515-6522, (2011).

(2) Jiangli, Wenying; Unal, Haluk and Yom, Chiwon, "Relationship Lending,Accounting Disclosure, and Credit Availability during Crisis", Working Paper, (2004).

(3) Siam, Walid Zakaria, Khrawish, Husnian Ali and Al-Daas, Abdallah , **The Utilizing of Financial Analysis in Rationalizing Decision of Granting Credit Facilities**. International Research Journal of Finance and Economics, Vol. 69, No. 11,P.1450-2887,(2011).